نص المحاضرة التى ألقاها الدكتور مروان إسكندر

بدعوة من جمعية تجار بيروت بتاريخ 2013/3/28

التجارة والخدمات ليستا تهمة

بقلم مروان إسكندر

أخذت عنوان التجارة والخدمات لأن النشاطين لا ينفصلان.

والتجارة كما الخدمات منذ زمن محط إنتقاد المعلقين خاصةً منهم الملتزمين بالفكر الماركسي، الذي إنطلق أساساً نتيجة سوء معاملة الإقطاعيين للمزارعين وتركيز المنافع في أيدي المقربين من السلطة.

والتجارة والخدمات نشاطات تتمثل بتأمين السلعة أو الخدمة للمستهلك، ومسالك التجارة تاريخياً في بلادنا تعود إلى أيام الفينييقيين الذين سوقوا الزيت، والحرير ونشروا الألفباء لتسجيل المبادلات، وصارعوا البحار لتسليم منتجاتهم في البدان الأوروبية وشمالي أفريقيا.

خلال عصر النهضة كان اللبنانيون يُتاجرون مع بيوتات ال تجارة في البندقية وفلورنسا وتوسكانا وأنا شخصياً نائب رئيس بنك تأسس كشركة مالية لتمويل التجارة مع إيطاليا عام 1872 ومن بعد وفي أوائل القرن العشرين تحول إلى مصرف تجاري.

التاجر الذي عليه تأمين السلعة للمستهلك كي يكون ناجحاً عليه إختيار أفضل البضائع لمختلف طبقات المستهلكين، وتأمين المخزون منها، ووسائل الإستيراد والتصدير والتوزيع والتيقن من تسديد الإئتمان، كما أصبح عليه مع تعدل الأذواق إستشراف التموجات في الأذواق، وبالتالي التاجر لا تنحصر مهمته ببيع السلعة في متجره.

وأصحاب الإختصاص في تأمين الخدمات سواءَ في مستشفى أو في مكتب محاماة أو مدرسة أو جامعة، أو مكتب إستشارات هندسية، أو مؤسسة مالية عليهم ملاحقة التطورات الفنية المتعلقة بمجال الخدمات التي يقومون بها كما عليهم وعلى التجار التقيد بالقوانين والأنظمة السارية.

أدرجت هذه المستوجبات للنجاح في التجارة أو الخدمات للتأكيد على أن دور التاجر ومقدم الخدمات مقونن والقوانين السارية هي التي تجدد إطار الأعمال.

وقبل الخوض في أمثلة واضحة عن دور التجارة والخدمات لا بد من إستعراض سريع لآراء بعض الخبراء والمسؤولين في لبنان.

بعد توقف بنك أنترا عن الدفع خريف عام 1966 وضع أستاذين مرموقين توفاهما الله، هما محمد عطالله ويوسف صايغ كتاباً ناقشا فيه مستقبل لبنان وإعتبرا أن الإقتصاد اللبناني لا يمكن أن ينهض ما لم نعطي الزراعة والصناعة الدور الأول.

في حينه خالفت رأيهما، وكتبت أقول أن الصناعي لا يسوق إنتاجه إلا عبر التاجر، وأن المزارع يحتاج للتاجر لتسويق إنتاجه قبل تلفه في زمن كانت فيه البرادات لحفظ الفاكهة والخضار نادرة، كما الشاحنات المبردة التي تنقل الإنتاج إلى البلدان العربية والشرق أوسطية.

وآوائل السبعينات سارع وزير المالية إلى إستصدار المرسوم 1943 الذي رفع معدلات الرسوم الجمركية على المستوردات بنسب كبيرة، وبلغ تسرعه مستوى فرض معدلات ضريبية على إستيراد سيارات الفولكس فاكن - أي سيارة الشعب في حينه - إلى مستوى الرسوم على السيارات الفاخرة، كما فرض رسماً على إستيراد العملات، ونالت هذه الخطوة إعتراضات مهمة وكلفت لجنة من وزيرين هما الدكتور حسن مشرفية والدكتور صائب الجارودي دراسة المرسوم، وإقترحا في حينه إسقاط المرسوم، وهكذا كان، لكن نزعة التصدي للتجار إستمرت ولا زالت وقد شهدنا المبالغات الأخيرة خلال شهر الإضرابات والمبالغات.

لنأخذ مثلين على أهمية الخدمات والتجارة في الإقتصاد اللبناني خلال فترة الإزدهار 1968 - 1974.

تأسست شركة طيران الشرق الأوسط عام 1947 بمبادرة من الرئيس صائب سلام، ورغم تدمير غالبية أسطولها ليلة رأس السنة عام 1968 إستطاعت تسيير طائرات جمبو قبل غيرها من الشركات العربية وكادت مكاتبها مركز إستقطاب السواح من أوروبا، وكانت خدماتها عبر شركة تابعة للصيانة تؤمن صيانة طائرات غالبية الشركات العربية، وبلغ عدد موظفيها 4400 موظف وفني وتجاوز حجم أعمالها ألـ 500 مليون دولار عام 1974.

طيران عبر المتوسط للشحن الجوي أنشأها منير أبو حيدر عام 1952 وكان إختصاصها نقل المأكولات والخضار والفاكهة إلى موظفي الشركات النفطية في إيران والسعودية والكويت إلخ... ومن بعد وسعت أعمالها لتشمل خدمات نقل قطع الغيار لهذه الشركات كما نقل البضائع ما بين الشرق الأقصى وأوروبا - عبر لف العالم منذ عام 1973، وسيرت طائرات جمبو كما أنجزت مرآباً لصيانتها في مطار بيروت وأصبح عدد موظفيها وفنييها على مستوى ألـ 2000 عام 1974 حينما بلغ دخلها الإجمالي 250 مليون دولار.

إذا أخذنا سعر الذهب كمقياس لقيمة الدولار في ذلك التاريخ نرى أن نتائج عمل الشركتين منذ 30 سنة توازي بأسعار الذهب اليوم 30 مليار دولار أي ما يوازي 70% من حجم الدخل القومي. هذا هو مقياس هدر الفرص في لبنان، عدا خسارة التمثيل الدولي للشركتين الذي كان يمتد من أوروبا إلى الولايات المتحدة واليابان وهونغ كونغ وتايلاند.

أهمية التجارة تكرست في إتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1947 وكان هذا الإتفاق مكملاً لإتفاقات برتون وودز التي أنجزت عام 1944 إستباقاً لحاجات تنظيم الأوضاع النقدية العالمية وضرورات إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية.

أهداف منظمة التجارة العالمية كانت ومازالت تخفيض الرسوم الجمركية وتشجيع التبادل التجاري وكبح الإغراق وإلغاء القيود الكمية والشروط الإستنسابية على التبادل التجاري الدولي، وهذه الأهداف لا زالت مستمرة، وقد تعززت عام 1956 بتأسيس السوق الأوروبية المشتركة.

وللتذكير نفيد أن السوق المشتركة حينما تأسست كانت تهدف قبل تحرير العملات، وتبادل الخدمات وإفساح إنتقال اليد العاملة ما بين الدول المتعاقدة إلى تحرير التجارة تدريجياً ما بين الدول الأعضاء الست وهذا ما حصل قبل تحرير العملات من القيود، وتفجر الثورة الإلكترونية التي سهلت العمليات المالية والإستثمارية بصورة آنية ما بين الدول، ومن بعد شهدنا تحرير الخدمات ما بين الدول الأوروبية كما رفع القيود عن إنتقال اليد العاملة ما بين الدول الأعضاء.

دعونا ننظر إلى خبرة أكبر دولة شيوعية القيادة ألا وهي الصين.

تعلمون أن تحويل هونغ كونغ إلى الإشراف الصيني أمر تحقق عام 1998، وفي حينه شهدت هونغ كونغ نزوحاً كثيفاً لرأس المال ورجال الأعمال إلى أوروبا وبصورة خاصة إلى كندا خوفاً من مصادرة الحريات الإقتصادية ومنع التحويلات إلخ... وكانت هونغ كونغ قد أصبحت من أهم مناطق التجارة الحرة والمراكز المالية العالمية.

ماذا حدث؟

لقد حافظت السلطات الشيوعية الصينية، والتي كانت باشرت منذ آواخر السبعينات تحرير النشاطات الإقتصادية الفردية، على النظام القائم في هونغ كونغ وساعدت على تنشيطه، ومعلوم أن العديد من الشركات الصينية الكبرى إن في حقول العقارات أو الصيرفة الإلكترونية أو الإتصالات أو السياحة أسست شركاتها في هونغ كونغ

وشجعت على طرح الأسهم للجماهير، وأصبحت هونغ كونغ الجناح التصديري للصين.

اليوم أصبحت الصين الدولة المتاجرة الكبرى في العالم، فحجم صادراتها ومستورداتها يزيد على حجم صادرات ومستوردات الولايات المتحدة، وإحتياطها النقدي أصبح المرتكز الأول والأكبر لنظام النقد الدولي، وقد أصبحت مبادلات الصين مع ألمانيا، ثالث أكبر دولة متاجرة في العالم بعد الولايات المتحدة والصين توازي تجارتها مع الولايات المتحدة، وتجارة الصين مع السوق الأوروبية تفوق في حجمها تجارة الصين مع الولايات المتحدة.

ومنذ أواسط الثمانينات أصبح حجم القطاع التجاري وقطاع الخدمات يفوق في جميع البلدان الصناعية والبلدان الأسرع نمواً كالصين، وسنغافورة، وماليزيا وأندونيسيا، حجم جميع القطاعات الإقتصادية الأخرى، بل أن حجم قطاعي الخدمات والتجارة يتجاوز ألـ 78% من الدخل القومي في بريطانيا وفرنسا، والولايات المتحدة وألمانيا، والصين وسنغافورة إلخ...

رغم إنقشاع دور التجارة والخدمات وإحتلالهما مركز الصدارة في الإقتصاد العالمي، برزت شوائب أفسحت مجال إنتقاد دور هذين القطاعين على صعيد عالمي.

إنهيار النظام النقدي والمصرفي الدولي بدءاً من صيف 2007 ومصاعب مصرفين بريطانيين إستلزما تخصيص 150 مليار جنيه إسترليني لإنقاذهما ومن ثم تفجر الأزمة على نطاق دولي بعد إنهيار مصرف ليمان الأميركي العملاق إرتبط بجشع كبار مدراء المصارف، إنعدام الرقابة الفعالة، ضحالة تقارير مؤسسات التصنيف الدولية، وتخاذل مكاتب المحاماة الدولية عن حماية حقوق المودعين. والأزمة الأخيرة في قبرص، ومعالجتها تبعث على القلق حول سلامة أموال المودعين في المصارف الدولية.

على صعيد التجارة العالمية تبدت مظاهر مقلقة ناتجة عن سيطرة عدد من الشركات العالمية على تأمين منتجات أساسية للحياة الإقتصادية ولعل أبرز مثال تجلى في تصرف شركات النفط العالمية. فهذه الشركات التي كانت تسمى بالشقيقات السبع كانت تسيطر على إنتاج وتكرير وتوزيع المنتجات النفطية على نطاق دولي بنسبة 75 – 80 في المئة.

وعندما إرتفعت أسعار النفط الخام أربعة أضعاف عام 1973 بعد حرب تشرين من 202 دولار للبرميل إلى 11 دولاراً، إرتفعت أرباح شركات النفط بنسب أكبر كما إرتفعت عائدات الدول الصناعية من رسوم الإستهلاك على المشتقات أضعاف إرتفاع أسعار النفط الخام الذي هو مادة ناضبة متوافرة في المكان الأول في دول كانت تعاني من ندرة الموارد المتالية، وهذا الأمر تكرر عام 1978 بعد إضراب عمال النفط في إيران والإطاحة بالشاه حينما إرتفع سعر النفط الخام ثانية بأربعة أضعاف من 11 دولاراً للبرميل إلى 38 دولاراً فكان نصيب الشركات، وحكومات البلدان المستهلكة أوفر بكثير من دول الإنتاج.